

مهمة لا يُحسد عليها

عبد الصمد رحمن سلطان

تتحمل وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية مسؤولية كل ما يتعلق بشؤون النازحين واللاجئين في العراق من العراقيين وغير العراقيين.

أما على مستوى اللاجئين الفلسطينيين كما اسلفنا ان الوزارة تقوم بدفع اجارات هؤلاء من ميزانية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومتابعة احوالهم، إضافة إلى إدارة قضية مخيم مخمور بالتنسيق مع اقليم كردستان ووزارة الامن الوطني والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لغرض التوصل الى اتفاقية دولية لحسم قضية الأكراد الاتراك و إيجاد سياسة خاصة بعدمي الجنسية.

وخلافا للوزارات الأخرى التي تم تأسيسها في العراق مع بداية تأسيس الدولة، لا تتمتع وزارتنا بالإرث الإداري أو المؤسساتي، إضافة إلى عدم توفر الخبرات اللازمة في مجالي التهجير والنزوح، وهناك حاجة ماسة لتعزيز قدراتها والعمل مع المجتمع المدني. ومازالت الوزارة تحتاج الى تقوية قدرات كوادرها والمشاركة بشكل أكبر مع المجتمع المدني، ومايزال هناك غموض لدور الوزارة الحديثة هذه في مضمونها على العراق حتى على افراد من الحكومة نفسها . لكن تبقى الوزارة بحاجة لدعم الشركاء ونقل الخبرات وتبادل البيانات والدعم المالي، ومن غير هذا كله بالاضافة الى إسناد الحكومة لن تقوم هذه الوزارة بالدور المطلوب منها بالشكل الصحيح.

من أهم إنجازات هذه المرحلة وضع قانون داخلي للوزارة وهيكل تنظيمي مفصل جدا يشمل الوصف الوظيفي والمتطلبات الوظيفية لأصغر الموظفين فيها وصل عدد صفحاته الالفين بالتعاون مع المجتمع الدولي بحيث اصيحت الوزارة ولأول مرة بالعراق تمتلك وصفا وظيفيا على طراز حديث جدا وبنكهة عراقية تلاقي متطلبات واحتياجات العراق.

كما تسعى الحكومة العراقية إلى إعادة العوائل المهجرة إلى منازلها عن طريق تطبيق خطة فرض القانون، لكن

وعلى الرغم من كل هذا، ورغم صغر حجم كادر الوزارة الذي لا يتجاوز ٦٥٠ موظف بما فيهم الحرس، والصعوبات التي تم ذكرها أعلاه، إلا أنها تحملت مسؤولية توزيع المواد الاغاثية الطارئة وتؤمن ضمان اجتماعي ومنح مالية وغيرها، كما قامت بتنفيذ المسوحات الميدانية إما مباشرة او عن طريق الشركاء وناضلت من اجل رفع بعض القوانين المحققة مثل قانون ٦٦٦ لعام ١٩٨٢ والقاضي بسحب الجنسية العراقية من الكرد الفيلية وعملت الكثير من اجل مساعدة العوائل النازحة مثل نقل الطلبة والموظفين وتوظيف النازحين. إضافة إلى التنسيق مع هيئة نزاعات الملكية العراقية والتعاون مع وزارة حقوق الإنسان للدفاع عن حقوق النازحين، إضافة إلى المتابعة مع وزارة حقوق الانسان في موضوع المقابر الجماعية ضحايا النظام السابق وإيصال الحقائق عن ذوي وابناء المهجرين من الشهداء الى ذويهم، علما ان مكتب بغداد فقط يتعامل مع ٧٠ منظمة محلية.

أدارت الوزارة اللجنة الوزارية التي تشكلت قبل أكثر من ستة اشهر لمعالجة مشاكل النازحين التربوية والصحية وغيرها ضمن توجيهات فخامة السيد رئيس الوزراء، وإنشاء مذكرة تفاهم مع الدمارك وغيرها لغرض التفاهم بشأن اللاجئين العراقيين في تلك الدول لحماية حقوق فئات المواطنين العراقيين فيها، إضافة إلى متابعة السجناء العراقيين في أمور تتعلق بالاقامة واللجوء غير الشرعي وتجاوزات على الحدود في كل من لبنان وروسيا وسوريا وبريطانيا.

وتاريخ النزوح والتشرد في العراق يعود لفرات طويلة، خصوصا في ظل النظام السابق، لكن العراق شهد ازدياد في تلك الحالات بعد سقوط النظام في أبريل ٢٠٠٣ نتيجة للانقلابات الامني الذي صاحب انعدام مؤسسات الدولة، كما تفاقم الوضع مع تصاعد العمليات العسكرية لمحاربة الارهاب والعمليات الإرهابية والهجمات الإنتحارية التي طالت جميع شرائح المجتمع بما فيهم موظفو الوزارة أنفسهم، وخلفت عشرات الالاف من العوائل النازحة في داخل العراق وخارجه.

وبالتالي برزت الحاجة الملحة لانشاء وزارة تعني بهؤلاء النازحين والمهجرين وتدافع عن حقوقهم وتنسق الجهد الانساني والفعل الميداني باتجاه خدمة هذه الفئات التي ستصبح فيما بعد فئات للنعاية. وبناءً عليه قرر مجلس الحكم في آب ٢٠٠٣ تشكيل وزارة المهجرين والمهاجرين تبعه قرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٠ في كانون الثاني ٢٠٠٤. وتشكلت الوزارة بعدد بسيط من الدوائر بدون دائرة تخطيط أو دائرة للفروع.

ولكن تآثر الوزارة على العمل بشكل وثيق مع المجموعة العنقودية المختصة بشؤون اللاجئين والنازحين وهي برئاسة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ونيابة المنظمة الدولية للهجرة، كما نجحت الوزارة في فتح مكاتب في خمسة عشر محافظة تمثل محافظات العراق عدا كردستان. وقد نجحت وخلال أقل من سنة من إنشائها في تحقيق نتائج إيجابية خلال هذه الفترة القصيرة مثل إعادة آلاف اللاجئين الذي نزحوا إلى إيران والسعودية ولبنان إلى مواطنهم.

عائلة عراقية عربية نزحت إلى الشمال تمشي عبر الحي الكردي الذي يسكنون فيه الآن.



للمشاركة في المهمة الضرورية في بناء المؤسسات والبنى التحتية والمجتمع المدني في وطننا. ويشكل الوضع الحالي للعديد من العراقيين الذين أرغموا على ترك أرضهم وأوطانهم تحدياً كبيراً، لكنه يشكل أيضاً عارضاً من عوارض الفترة الانتقالية الصعبة التي يمر بها وطننا، كما يشكل دليلاً على إمكانية تسرب آثار وقوع انعدام الاستقرار في العراق عبر الحدود إلى الدول المجاورة. وبالتالي يعزز الوضع ضرورة دعم العراق بشكل فعال وبنية حسنة، كما يذكر المنطقة والمجتمع الدولي إجمالاً بضرورة العمل والتعاون للمساعدة على تحقيق الاستقرار والسلام في العراق لمصلحة الجميع.“

هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي في خطابته في المؤتمر الدولي حول الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للاجئين والنازحين داخلياً داخل العراق وفي الدول المجاورة، جنيف ١٧ أبريل ٢٠٠٧.

”الحكومة العراقية ترحب بتحمل مسؤولياتها وواجباتها نحو مواطنيها أين كانوا، ولن نتخلى عنهم. والعراق يستثمر بشكل كبير في مواطنيه من الرجال والنساء والذين رغم تركه لوطنهم ما يزال هذا الوطن في قلوبهم وعقولهم. وعلينا

وكان مفهوم هذه الوزارة ومبدأ عملها جديد في العراق حيث تعنى مثل هذه الوزارة ولأول مرة بشؤون التنسيق أكثر من التنفيذ وهو مفهوم جديد لم يعتد عليه العراقيون الذين يتوقعون من الدوائر الحكومية تقديم الخدمات لا المطالبه بها لصالحهم أو التنسيق مع الآخرين ليقدموا هذه الخدمات. علينا العمل على وقف هجرة العقول. ولقد كان العراق يفخر ببنى تحتية من الطراز الأول على المستوى الدولي بما فيها المستشفيات والجامعات والمؤسسات العلمية إضافة إلى طبقة وسطى حيوية ونشطة. وعلينا التأكيد على الروابط الوطنية مع طبقات المجتمع في المنفى لكي يعودوا

لن يكون بالإمكان تطبيق هذا إلا عن طريق فرض الأمن والقانون في بغداد حيث أن حل مشكلة بغداد سيساهم إلى حد كبير في حل هذه المشكلة في بقية أنحاء العراق.

لكن من الهام إدراك أنه يصعب على العراق تحمل ودعم زيادة مفاجئة وكبيرة في عدد السكان وبالتالي من الضروري عدم تشجيع اللاجئين خارج العراق على العودة والمطالبة بإعادة الملكية ضمن الظروف الحالية، بل الانتظار حتى تحقيق استقرار في الوضع وبناء القدرات المحلية في العراق.

ومن الجدير بالذكر في الختام أن مشكلة النزوح في العراق هي مشكلة إقليمية تحتاج إلى تضافر الجهود المحلية، والإقليمية، والدولية لحلها فهي ليست مشكلة العراق والعراقيين فقط بل يتجاوز تأثيرها الحدود الوطنية.

يشغل الدكتور عبد الصمد رحمن سلطان منصب وزير المهجرين والمهاجرين في الحكومة العراقية.

على المجتمع الدولي تحمل عبء لاجئي العراق

مخيمر أبو جاموس

الخدمات الصحية للمجتمع العراقي في جميع منشآت وزارة الصحة وحتى الرعاية الصحية الوقائية مجاناً.

إن تقديم هذه الخدمات أدى إلى إلقاء عبء كبير على ميزانية الحكومة، حيث ما تزال الحكومة تدعم العديد من السلع والخدمات دعماً كبيراً. ومن الجدير توضيح أن دعم الحكومة لقطاعات المياه والكهرباء لا يفرق أو يميز بين مواطن أو زائر أو مقيم في الأردن. ويكبر هذا العبء عندما نتذكر أن الأردن هو واحد من بين أكثر الدول التي تعاني من نقص المياه. إن الطلب المتزايد على جميع الخدمات أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم والضغط على اقتصادنا الوطني. ويؤدي هذا الضغط إلى زيادة في تكاليف المعيشة لجميع الأردنيين، ويؤثر بوجه خاص على المجموعات المستضعفة في مجتمعنا.

إن الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق حالياً، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة للوافدين من العراق إلى الأردن، تزيد من الضغوط الأمنية على بلادي. لقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة في الإنفاق على إجراءات الطوارئ وأخذ الحيطة والحذر من أجل الحفاظ على عنصر الاستقرار

يكلف وجود الأعداد الكبيرة للمواطنين العراقيين الأردن بليون دولار تقريباً في السنة. ومثل الدول المجاورة الأخرى فإننا نحتاج لمساعدة عاجلة كي تتمكن مؤسساتنا المحلية من الاستمرار في تقديم الخدمات للمواطنين العراقيين المقيمين في الأردن.

بأن تقديم الخدمات والعناية الإنسانية هي أمر مهم لأبعد الحدود.

ولكن قدرات وموارد بلادنا تضع قيوداً على تقديم تلك الخدمات حيث تواجه المملكة ضغوطات خطيرة من ناحية الموارد الطبيعية والبنية التحتية والسعة الاقتصادية، ناهيك عما قد تحملته البلاد في الماضي بسبب تدفق موجات الهجرة المستمرة وخاصة الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، لقد كفل الأردن للعراقيين الذين يبحثون عن مأوى أمن ضمان إعطائهم فرصة مميزة لتحقيق ذلك. ومن الناحية العملية، يستفيد المواطنون العراقيون من العديد من الخدمات التي يحصل عليها المواطنون الأردنيون. ومن الأمثلة على ذلك أن المدارس الأردنية الخاصة تستقبل الأطفال العراقيين مقابل رسوم رمزية في جميع المراحل الدراسية. وعلى نحو مشابه، يقدم الأردن

يرتبط الأردن بالشعب العراقي بروابط تعود للعلاقات الودية التاريخية، والتفاعل المستمر بين الشعبين والذي نحن ملتزمون بالحفاظ عليه. إننا نقف بجانب البلد المجاور لنا، أملين أن يتغلب على الصعوبات التي تواجهه، وأن يحصل على استقلالية أرضه وشعبه وأن يعود السلام مرة أخرى بحيث يمكنه استئناف دوره في بناء الاستقرار والازدهار في المنطقة.

لقد كان الأردن مقصد مئات الآلاف من المواطنين العراقيين، من جميع قطاعات السكان العراقيين الذين دائماً ما وجدوه ملجأً آمناً لهم ومرحباً بهم على مر العديد من العقود. لقد أدت التطورات التي جرت في السنوات الأربعة الأخيرة إلى ازدياد عدد العراقيين المقيمين في الأردن. والطريقة التي يتعامل بها الأردن مع المواطنين العراقيين داخل أراضيها مبنية على العلاقة القديمة بين البلدين وعلى إرادة القيادة السياسية الأردنية التي تؤمن